مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

المجلد: 10/ العدد: 2 أكتوبر، 2026 ،ص ص-855- 874

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

نحو تأصيل منهجي معاصر للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي في النظرية الاقتصادية الإسلامية

Towards a Contemporary Methodological Grounding of Islamic Moral Economy in Islamic Economic Theory

* منير معمري
Mounir Mammeri
جامعة باتنة 1 – الجزائر
mounir.mammeri@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2026/09/11 تاريخ القبول: 2026/10/18 تاريخ النشر: 2026/10/31

الملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تأصيل منهجي ومعرفي تجديدي للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي، بوصفه نموذجا اقتصاديا قائما على منظومة القيم الأخلاقية الإسلامية، بإدماجها بنيويا في النظرية الاقتصادية الإسلامية، لا بوصفها إطارا قيميا مُلحقا بها. وباعتماد المنهج التحليلي النقدي، تبيّن الحاجة إلى نمذجة المكوّن الأخلاقي من منظور معرفي إسلامي، بما يمهّد للبناء المعرفي لعلم الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي. وتخلص إلى أن التأصيل الفقهي وحده، أو أسلمة الأدوات التحليلية القائمة، لا يكفي، وأن إدماج الأخلاق ونمذجتها في النظرية والتحليل الاقتصادي الإسلامي مدخل أساسي لتأصيل معاصر للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: التأصيل المنهجي؛ الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي؛ نمذجة الأخلاق؛ النظرية الاقتصادية الإسلامية.

تصنيف JEL: B41, A13, A12, Z12

Abstract: This study seeks to provide a renewal-oriented methodological and epistemological grounding for Islamic moral economy, as an economic model based on Islamic ethical values, by integrating these values structurally into Islamic economic theory and analysis, rather than treating them as an external add-on. Adopting a critical analytical approach, it demonstrates the need to model the ethical component from an Islamic epistemological perspective, thereby paving the way for the epistemological construction of Islamic moral economy. It concludes that jurisprudential grounding alone, or the Islamization of existing analytical tools, is insufficient, and that integrating and modeling ethics within Islamic economic theory and analysis is a fundamental approach to the contemporary grounding of Islamic moral economy.

Keywords: Methodological Grounding; Islamic Moral Economy; Moral Modeling; Islamic Economic Theory.

JEL classificationcodes :B41,A13,A12, Z12

*المؤلف المرسِل

1.مقدمة:

لا يزال الاقتصاد الإسلامي السائد حاليا، يحمل في بنائه جملة من الإشكالات المنهجية والنظرية والتطبيقية التي لم تُحسم بعد، ولاسيّما فيما يتعلق بتضمين "الأخلاق الإسلامية" وتأصيل مكانتها داخل النظرية الاقتصادية الإسلامية؛إذ غالبا ما تُعالج في إطار خطاب أخلاقي بأشكاله الوعظية والفقهية والدعوية، وتُصنّف ضمن أدبيات الاقتصاد الإسلامي، بدلا من إدماجها بعمق في البنية التحليلية لهذه النظرية.

فعلى الرغم من ظهور محاولات لإدراج الأخلاق في نماذج اقتصادية قائمة، فإن ذلك لم يمتد بالضرورة إلى إعادة النظر في منطلقاتها النظرية وبنيتها المعرفية. ومن هنا باتت الحاجة ملحّة إلى تضمين القيم الأخلاقية في علم الاقتصاد الإسلامي المعاصر،وإدماجها ضمن أدواته التحليلية، بصورة متأصلة ومتكاملة ضمن البنية المعرفية الإسلامية،بما يفضي إلى بناء تجديدي أصيل للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي،ويحقق إمكانية التفسير والتنبؤ بتفاعل القيم الأخلاقية مع العمليات الاقتصادية وتأطيره بسياسات الرشيدة.

إشكالية البحث:

إلى أي مدى يمكن بناء تأصيل منهجي معاصر للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي يحوّل الأخلاق من إطار قيمي ملحق إلى مكون أصيل في بنية النظرية الاقتصادية الإسلامية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما المراد بالتأصيل المنهجي، وما هي مداخله المطبقة على الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي؟
-هل يتحقق التأصيل بمقاربة توفيقية بين أسلمة الاقتصاد وبناء تحليل اقتصادي إسلامي؟
- إلى أي مدى يمكن دمج الأخلاق في التحليل والنظرية الاقتصادية الإسلامية؟
- ما جدوى التأصيل المنهجي المعاصر للأخلاق ونمذجتها في النظرية الاقتصادية المعاصرة؟

أهمية الدراسة:

- توجيه الانتباه إلى لقلة إلمام العديد من الفقهاء بالنظرية الاقتصادية الإسلامية والتحليل الاقتصادي، رغم جهودهم المعتبرة والنوعية في إبراز القيم الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي.
- تحاول الدراسة تأسيس وتأصيل سياق منهجي جديد يربط الأخلاق بالنظرية الاقتصادية الإسلامية عبر النمذجة التي تأخذ في دلالاتها القيم الأخلاقية والمقاصدية.

فرضيات الدراسة:

– يحتاج الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي إلى تأصيل منهجي معاصر في نظريته الاقتصادية.

– يمكن أن يسهم تضمين الأخلاق في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية المعاصرة.

– كلما اقتصر إدراج الأخلاق على القيود الخارجية ضعفت القدرة التفسيرية للنظرية الاقتصادية الإسلامية.

–إدماج الأخلاق الجوهرية في منطلقات النظرية يمنحها قدرة تفسيرية أكبر مقارنة بالأسلمة الشكلية

أهداف البحث:

– تسعى الدراسة إلى معالجة قضايا تأصيلية منهجية عميقة حول الاقتصاد الإسلامي الحديث، وبيان الأصول الأخلاقية التي يجب أن تقوم عليها النظرية الاقتصادية.

– القيام بدراسة تحليلية نقدية للاقتصاد الإسلامي السائد من داخله، لبيان قصوره في إدماج القيم الأخلاقية في بنيته النظرية،بهدف التأصيل المعاصر للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي بوصفه إطارا قادرا على تفسير الظواهر الاقتصادية،وعلاج المشكلات الاقتصادية الكامنةبكفاءة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي النقدي لإتمام البناء النظري للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي وتأصيله بتحديد العلاقة الممكنة بين القيم الأخلاقية والنظرية والتحليل الاقتصادي ضمن المنظور الإسلامي.

الدراسات السابقة:

ارتبطت دراسات التأصيل المنهجي نوعيا بمشروع المعهد العالمي للفكر الإسلامي الذي تميز بمشروع معرفي حول أسلمة المعرفة عامة ومنها الاقتصاد.

من الدراسات في هذا المجال دراسة حسن حميد عبيد الموسومة بـ:"أثر التأصيل المنهجي في البناء المعرفي الإسلامي"، وهي محاولة لإعادة ضبط المعرفة بمنهجية إسلامية عصرية تفضي إلى النهوض بالأمة وتحويلها من الاستيراد المعرفي إلى تصدير المعرفة.ودراسة الزهراني:"التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد من خلال دراسة تطبيقية لتجربة شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى"تناول أهمية بناء منهجية معرفية تجمع بين العلوم الشرعية والأصول الاقتصادية الحديثة،وتهدف إلى إعداد باحثين متمكنين من تحليل الظواهر المالية وفق منظور إسلامي

أصيل،وتحقيق التكامل بين التراث الفقهي والنظريات الاقتصادية المعاصرة.

وأقرب إلى موضوع الدراسة الحالية، دراسةFurqaniوآخرين(2020)، Ethics in IslamicEconomics: Microfoundations for an Ethical Endogeneity، التي بحثت الأسس الجزئية ذات الصلة بالسلوك الأخلاقي في التحليل الاقتصادي الإسلامي، وربطت بين اندماج الموقف الأخلاقي في السلوك الفردي وانعكاساته الاجتماعية والمؤسسية.

وتزداد أهمية هذه الأدبيات مع أعمال حديثة صريحة في الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي؛ فقد ناقش Yilmaz (2024)في دراسته" Exploring the foundations of Islamic moral economy: a return to substantive morality"الأسس النظرية للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي، منتقدا قصور بعض التنظيرات في إدماج الأخلاق الجوهرية، ومقترحا تعريفا للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي من خلال أربعة مكونات: إطار الاقتصاد السياسي، والنظام القيمي، ومقاربة المسلمات، والمبادئ التشغيلية.ويقترح تجاوز "الأخلاق الأداتية" ويقصد بها توظيف القيم كوسيلة داخل منطق اقتصادي قائم، إلى "الأخلاق الجوهرية"بجعلها مكوّنا مؤسسا لبنية النظرية وغاياتها.

تصنيف ونقد اتجاهات الدراسات السابقة للأخلاق في الاقتصاد الإسلامي:

–الاتجاه الدعوي: ويتضمن دراسات تقوم على مقاربة الفقه والوعظ والإرشاد ومعالجته وفق أسلوب أقرب للخطابة والدعوة الإسلامية الإعلامية حول الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي.

– الاتجاه المنهجي:يعتمد المنهج الاستنباطي الذي يؤسس لبعض القيم الأخلاقية في الاقتصاد، انطلاقا من القرآن الكريم والسنة النبوية،والمنهج الاستقرائي الخاص بتتبع آراء المفكرين المسلمين الذين اهتموا بالعنصر الأخلاقي في الاقتصاد.

يلاحظ أن الدراسات السابقة، تتناول الظواهر الأخلاقية في علاقتها بالاقتصاد بصورة جزئية، دون إعادة النظر في المنطلقات المعرفية للنظرية الاقتصادية المعاصرة،وأن بعض المحاولات التأصيلية تستعين بأدوات التحليل الغربي دون فحص كاف لمرتكزاتها الإبستمولوجية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أنها تتجاوز مجرد إبراز أهمية البعد الأخلاقي في التحليل الاقتصادي، إلى توجيه البحث نحو إدماج المكوّن الأخلاقي في البناء النظري والتحليلي للاقتصاد الإسلامي وتأصيله منهجيا ومعرفيا، بما يمهّد لتأسيس الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي حقلا معرفيا متميزا.

2. ماهية التأصيل المنهجي للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي:

عادة ما ينصرف مفهوم التأصيل إلى رد المسائل إلى أصول شرعية، غير أنه قد ينصرف إلى أصول أخرى معتبرة بحسب طبيعة الحقل ومجاله، فتتعدد حقول التأصيل وتشترك في بعض الدلالات، كالتأصيل الإسلامي والتأصيل الشرعي والتأصيل العلمي والتأصيل المنهجي والتأصيل المعرفي، فكلها ترتقي وتتقاطع معرفيا ومنهجيا، وبينها مستويات من التداخل والتكامل.

1.2.التأصيل في اللغة والاصطلاح:

أ. التأصيل في اللغة:

يرجع التأصيل في اللغة إلى "الأصل"، وورد في مقاييس اللغة: "أن الأصل هو أساس الشيء وقاعدته التي يبنى عليها غيره"(ابن فارس، 1991، صفحة 109)، وفي لسان العرب: "التأصيل إرجاع الشيء إلى أصله"(ابن منظور، 1994، صفحة 16).وعليهدلّ التأصيل في اللغة على رد الشيء إلى أصله وبيان أساسه الذي يقوم عليه. ومن ثم فإن التأصيل يفيد بيان القواعد والأسس التي يستند إليها الشيء.

ب. التأصيل في الاصطلاح:

التأصيل هو الحرص على رد الشيء إلى أصله الذي ينبغي أن يقوم عليه سواء كان نصا أم قاعدة متّفقا عليها من قِبل العلماء(عثمان، 2012، صفحة 378)؛إذ ينطوي التأصيل على إعادة الشيء إلى أصل موجود بالفعل أو يفترض وجوده. ومن صوره الدعوة إلى إرجاع التفسيرات والنظريات إلى معايير وقيم الشريعة الإسلامية. وقد يقوم حينئذ على الانتقاء من العلوم التي تطورت في الغرب، والأخذ منها بما يراه صاحبه مناسبا.

2.2.تعريف التأصيل المنهجي:

واستنادا إلى هذه الدلالة، يقصد بالتأصيل المنهجي في هذا البحث بناء الإطار المرجعي للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي على أسس علمية منضبطة، تستمد مقوماتها من المرجعية الإسلامية ومناهج البحث العلمي.

ويعرف التأصيل المنهجي بأنه: "التأسيس لضوابط منهجية تبني أصولا صحيحة في تلقي المعرفة، والتعامل مع المعلومة، وإجادة خطوات البحث العلمي، وتشكيل الوعي، واستنارة الفكر للترقي في السلم المعرفي"(عبيد، 2019، صفحة 6)،كما يؤكد عبيد أهمية الجمع بين الأصالة والهوية، والواقعية والتجديدية، وبين التخصصية المنفتحة والتنظيمية المرتّبة ليكون خريطة للبناء

المعرفي للعقل المسلم(عبيد، 2019، صفحة 11).

وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى التأصيل المنهجي بوصفه تأسيسا للمسلك العلمي على أصول معتبرة ومعالم واضحة، بما يفضي إلى بناء معرفي متأصل ومتوافق مع مرجعية محددة، تُضبط على أساسها مسارات البحث وإنتاج المعرفة. ويهدف بذلك إلى توليد المعرفة عبر منهجية منضبطة بأسس وقواعد أصيلة في البناء المعرفي، مستفيدا من أدوات الاجتهاد والنقد المعرفي والتجديد، ومن مصادر المعرفة المعتمدة في التصور الإسلامي.

3.2. مداخل التأصيل المنهجي:

أ.مدخل التأصيل الإسلامي أو الأسلمة:

وهذا مدخل عام يقترن فيه مفهوم التأصيل الإسلامي في بعض الدراسات بمفهوم الأسلمة، واستعمل أحيانا للدلالة على توجه متقارب معه. ويقوم هذا التوجه على كل نشاط فكري مؤسس على التصور الإسلامي الكلي للكون والحياة والإنسان، وعلى ضرورة تصفية التراث المعرفي الإسلامي، وتمحيص وأسلمة ما نشأ في غير البيئة الإسلامية مؤكدا أن التأصيل الحقيقي يقوم على معرفة متعمقة بالتخصص ويأتي بمركب جديد، ويتجاوز تغيير الأسماء والعناوين مع بقاء المضمون ذاته وحشو الأفكار من مؤلفات السّيرة والتاريخ والدعوة والتفسير (صيني، 1994، صفحة 536، 546).

ب.مدخل التأصيل الفقهي والشرعي:

يقصد بالتأصيل الفقهي البحث عن أصل أو جذر فقهي ملائم لحكم مسألة مستجدة لم ترد في أبواب الفقه وليس لها أصل مباشر فيه، وذلك لبناء حكم شرعي عليها. ويمكن، بعبارة أخرى، القول: "إن التأصيل الفقهي هو موقعة حكم واقعة في إطار نسق الشريعة الإسلامية ومنطقها"(الحاج، 2019، صفحة 67). ومن المهم معرفة التأصيل الفقهي وتفحّص ممارسته بوصفه آلية منهجية وفهم كيفية تشغيلها،ومدى إيفائها بتحقيق استمرار قدرة الفقه على إنتاج الأحكام وإثبات صلاحيته للزمان الحديث.

أما التأصيل الشرعي فهو الرجوع إلى القرآن والسنة النبوية ومصادر التشريع الأخرى، بوصفه رجوعا منهجيا معرفيا ضمن إطار شرعي أوسع من التأصيل الفقهي. ومنه فقه المعاملات الاقتصادية الذي يختص بوضع الضوابط الشرعية للسلوك الاقتصادي الرشيد،وعليه فالتأصيل المقصود هنا لا ينحصر في البحث عن أصل فقهي للمسائل الاقتصادية المستجدة، وإنما يتجاوزه

إلى المستوى المنهجي والمعرفي لبناء الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي.

ج. المدخل التجديدي للتأصيل المنهجي للمواءمة بين التراث والمعاصرة:

إذا كانت بداية التأصيل تتعلق بالعودة إلى الأصول الإسلامية وإحياء الصلة بالتراث الإسلامي،فإن هذا المدخل جائز في مرحلة ما كالقرن التاسع عشر للحفاظ على الإسلام في مواجهة الاستعمار، لكنه لا يؤسس لفكر. فالتأصيل ليس عودة إلى الأصول بل استخراج منهج في التعامل مع أصول الذاكرة التراثية، وأصول الواقع الراهن المعاصر(المستيري، 2014، صفحة 25)، تأصيلا لا يغرق في الماضي ويذوب فيه، بل يتغذى منه ويتأصل به فيما يخدم الحاضر والمستقبل، بتأصيل جديد. ويُقصد بالتأصيل عند محمد المستيري: إبداع منهج جديد يتجاوز المنهج التراثي الذي تكلست أدواته الإجرائية(ماهورباشة، 2016، صفحة 195)، فهو يرفض اختزال التأصيل في مجرد العودة إلى الأصول، بل يجعله متعلقا أيضا بمنهج معاصر ليتعامل به الفكر مع الأصول ومع الواقع الراهن.

4.2.مفهوم الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي ونشأته:

أ. نشأة وأصالة الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي:

تمتد نشأة وأصالة الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي إلى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وحسب وائل حلاق تأسس النموذج الإسلامي على ما يمكن أن ندعوه "اقتصادا أخلاقيا"،حيث نشأ نموذج هذا الاقتصاد مع القرآن نفسه، ثم أحكمته السّيرة النبوية وبعدها نظام الشريعة الشامل بوصفه ظاهرة خطابية ومؤسسية. وسادت فيه القيم الأخلاقية الشرعية،وكانت التجارة الإسلامية من بين الأكثر نشاطا وتميزا في تاريخ العالم قبل الحديث (حلاق، 2014، صفحة 261). وهو بذلك يقر بخصوصية الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي، ويرجعه إلى حاضنته النموذجية بكل ما تتضمنه من قيم أخلاقية أصيلة في ذاتها ومستقلة بتجربتها. وهذا ما يدعونا إلى مراجعة الاقتصاد الإسلامي الحديث الناتج عن بعض مشاريع الأسلمة المستعجلة في نقل النماذج والمفاهيم والمؤسسات دون الانتباه لمضامينها من القيم الغربية المكونة للدولة الحديثة التي افتتن بها المسلمون.

ب. تعريف الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد أخلاقي بطبيعته، وقد أثبت تاريخ الوقائع الاقتصادية الإسلامية أن الأخلاق لم تنفصل أبدا عن الاقتصاد الإسلامي، وسيظل هذا الاقتران بين

الأخلاق والاقتصاد خالدا، ما دام الإسلام قائما بنظامه الأخلاقي الشامل لجميع مناحي الحياة وفي جميع الظروف والعصور. بل إنه يقدم الأخلاق على كل المكاسب الاقتصادية الدنيوية. ويفرق بين الحلال والحرام بمعيار أخلاقي، ويتجلى ذلك في عدة صفات كالتقوى والإيمان والإحسان في كل الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج والإنفاق والتبادل والاستهلاك والتوزيع وغيرها.

ولهذا لا انفصال بين العلم والأخلاق والقيم سواء كانت قيما دينية ربانية أم إنسانية منسجمة مع الفطرة، وعليه فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد قيم وأخلاق وهو ما يميزه عن المذاهب الاقتصادية الوضعية (القرضاوي، 1995، صفحة 7، 8).

وقد انطلق تعريف الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي في بدايته من منظور الفقه والسياسة الشرعية،فقام على توافق الأنشطة الاقتصادية مع القيم الأخلاقية الإسلامية، وعرف بكل ما يبتغى به الإنسان الرزق الحلال وتدبير اقتصاد الأسرة والفرد الواحد، وأنه نقيض الإسراف في المال، وحرب على الحرام في المكسب، وفيه تعظيم للعناية بالفقراء، وعلى ذلك يستحق وصفه بـ"الإسلامي" ويتسع مصطلح "الاقتصاد الإسلامي" للقيم الأخلاقية العليا، ولاقتصاد الدولة وماليتها العامة (الجندي، 1997، صفحة 43).وحتى في الدراسات الحديثة هناك ارتباك مفاهيمي وغياب للاتفاق حول التعريف الدقيق للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي،إذ يركز بعض الرواد على كونه علما لدراسة السلوك البشري لتخصيص الموارد بما يحقق الفلاح أو مقاصد الشريعة، بينما ينتقد آخرون مثل هذه الصيغ معتبرين أنها استعارة لأطر الاقتصاد الوضعي بأسسه الأخلاقية والمنهجية، ولذلك جاءت الحاجة إلى إعادة تعريف الاقتصاد الإسلامي على قيم التعاون والكرم والأخوّة الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية (Zaman, 2022, p. 1)

والاقتصاد الإسلامي اقتصاد ديني، ولأن الدين يعد الأخلاق عنصرا معتبرا في منظومته،فهي مهمة في تفعيله، ووصف الاقتصاد الإسلامي بأنه اقتصاد أخلاقي لا يمنع أن تكون فيه فروض ونظريات وقوانين اقتصادية (العوضي، تفعيل القيم في بحث اقتصادي: المصرفية الإسلامية نموذجا، 2012، صفحة 311)، وحتيكون الاقتصاد الإسلامي الحديث اقتصادا أخلاقيا بامتياز، ينبغي أن تشكل فيه الأخلاق مكونا جوهريا وفاعلا أصيلا في جميع مدخلات النظام الاقتصادي الإسلامي ومخرجاته، فهو الاقتصاد الذي يجب أن يكون قائما على الأخلاق في بنائه النظري والفكري، وتتجلى أيضا في سياسته النقدية والمالية والاقتصادية التي يتبنّاها في تخصيص الموارد بما يلبي الحاجيات الاقتصادية، إذ تغذي فيه الأخلاق بناء النظرية المعرفية لعلم

الاقتصاد الإسلامي وتدعم السياسات التطبيقية للاقتصاديات الإسلامية الجزئية والكلية.

ج. توافق المقاصد الأخلاقية والأحكام الشرعية في بناء الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي:

إن القيم الأخلاقية هي أهم مقاصد الشارع وغاياته،وإن المصالح والمقاصد الشرعية ليست إلا تجسيدا للقيم الأخلاقية في الإسلام،وما الاجتهاد إلا إقامة الفقه على الأخلاق وتوجيه الأخلاق بالفقه، فلا ينفك حكم شرعي عن قيمة أخلاقية أو أكثر، كما لا ينفك أبدا خلق عن حكم شرعي(زاوي، 2023، صفحة 44)،إذيكون كل حكم شرعي معلقا بالقيمة الأخلاقية المقابلة له، فالمقصود الشرعي مقصود أخلاقي (عبد الرحمان، 2012، صفحة 97)وبذلك ينبغي أن نكون أمام نموذج اقتصادي أخلاقي واسع الأفق لا يقف عند حدود فقه الحلال والحرام فقط بل يتعداه إلى منظومة تحليلية اقتصادية أخلاقية مقاصدية إسلامية شاملة تستوعب ما هو كائن، وتضبطه وتعيد بناءه بما يجب أن يكون؛إذ لا يمكن بناء علم الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي دون ضمان تشبعه بالقيم والمقاصد والقواعد الأخلاقية.

3. تقييم تطبيق مداخل التأصيل المنهجي على الاقتصاد الإسلامي:

1.3. محدودية وظيفية للتأصيل الفقهي في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية المعاصرة:

وتكشف طبيعة التأصيل الفقهي عن محدودية وظيفية تجاه النظرية الاقتصادية، فهو لا يكفي بمفرده لتأسيس الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي؛ إذ ينصرف أساسا إلى استيعاب الواقعة المستجدة ضمن النسق الفقهي، والبحث عن أصل مناسب لها وتكييفها والحكم عليها، فيضبط السلوك والمعاملات الاقتصادية، لكنه لا يؤسس للبناء المعرفي والمنهجي للنظرية الاقتصادية. فتأسيس اقتصاد أخلاقي إسلامي لا يتوقف عند بيان الحكم الشرعي للمعاملة، وإنما يتطلب تحديد المرجعية التصورية والقيمية والأخلاقية التي تنبني عليها مفاهيم الاقتصاد وغاياته وآليات تحليله،لا الاقتصار على في مستوى معالجة الأحكام والممارسات الاقتصادية.

2.3. مدخل التأصيل القرآني للاقتصاد:

يقوم مدخل الاقتصاد القرآني على بناء اقتصاد إسلامي وفق منهج قرآني قائم على الأخلاق واعتبار المقاصد، ويدعو الساعاتي إلى إعادة النظر في منهجية التأصيل للاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما وعلما، ويقترح استنباطه من القرآن الكريم تحت مسمى "الاقتصاد القرآني"، بوصفه اقتصادا أخلاقيا إنسانيا يقوم على السلوك الاقتصادي الفطري للإنسان وعلى منظومة من القيم والضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية، بما يحقق التوازن في السلوك والعلاقات

الاقتصادية، والعدالة بين الأفراد والوحدات الاقتصادية، والتوازن بين المصالح الخاصة والعامة، والتكافل الاجتماعي(الساعاتي، منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه، 2011، صفحة 57).

ويحسب لهذا المدخل أنه يربط بناء الاقتصاد الإسلامي بالمرجعية الأولى ويبرز البعد الأخلاقي والقيمي في صلب التصور، غير أنه يثير إشكالا منهجيا يتعلق بمسار الانتقال من النص إلى النظرية. فاستنباط "علم" اقتصادي من القرآن الكريم يقتضي وسائط منهجية تضبط هذا الانتقال، كالتفسير الموضوعي والنظر المقاصدي واستقراء الواقع، وإلا تعرّض لخطر القراءة الانتقائية التي تنتقي من النصوص ما يوافق فرضية مسبقة، فيغدو النص مصدرا للتسويغ لا للاستدلال. كما أن تعدد وجوه الدلالة في النص يجعل الاختلاف في الاستنباط محتملا، فلا تتوافر معه قابلية الاختبار التي تميّز النظرية العلمية. ومن ثم فإن قيمة هذا المدخل في مرجعيته القيمية لا في اكتمال أدواته التحليلية، وهو ما يعزز الحاجة إلى إطار يدمج الأخلاق في بنية التحليل الاقتصادي ذاته.

3.3. مدخل التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد وإعادة إنتاج الأزمة المعرفية:

يتم هذا التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد ضمن سيطرة المقاربة الوضعية، فبعد أن دخل رواد الاقتصاد الإسلامي في حيرة تأصيل علم الاقتصاد في صورته الوصفية، مما أدى إلى ضبابيته في مجال بناء النظرية الاقتصادية،وتسبب في وجود نزعة لدى الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى استخدام الأسلوب الكمي،كالإحصاء والرياضيات والاقتصاد القياسي في كتابة البحوث، لما يوفره من تحديد متغيرات الدراسة المراد تحليلها، مما فتح الباب لهروب الباحثين من التفكير في صياغة نظريات الاقتصاد الإسلامي،وشكل ملاذا للهروب من استحقاقات التأصيل النظري،وترتب على ذلك ما يلي(مالك الطيب محمد، 2021، صفحة 6):

- تبني الأدوات الكمية والإحصائية والقياسية كبديل تحليلي يسهل التعامل معه.
- نقل الأزمة الإبستمولوجية إلى الفضاء القياسي عوضا عن حل معضلة التأصيل الوصفي الأساسية،وتمت إعادة إنتاج الأزمة المعرفية في قضايا الاقتصاد القياسي.

واتجهت مناهج التنظير في الاقتصاد الإسلامي إلى التكامل والتصالح مع المنهجية السائدة في التنظير لعلم الاقتصاد الرأسمالي، بإدخال القيم والضوابط الشرعية في النظريات الاقتصادية القائمة دون المساس ببنيتها الأساسية، استنادا إلى أهمية الإفادة من التطور الذي شهده علم الاقتصاد

ونظرياته (الساعاتي، منهجية البناء المنهجي لعلم الاقتصاد الإسلامي، 2019، صفحة 139)

وحسب مالك الطيب محمد فإن علم الاقتصاد المعاصر له منطلقات فكرية تختلف عن منطلقات الإسلام الفكرية، وبالتالي فإن تأصيل علم الاقتصاد المعاصر عمل غير ذي جدوى وأهمية، ولا يسهم في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي، بل إن كلمة اقتصاد أصبحت تعني مصطلحا علميا معينا، ومن الأمانة العلمية التفكير في مصطلح بديل يعكس رؤية الإسلام الاقتصادية. يجب أن يوجه اهتمام الباحثين إلى دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية وتأصيلها من منظور تطبيقات العهد النبوي والراشد والابتعاد عن منهجية الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي، وقد اقترح مصطلح علم المعاش كبديل لمصطلح علم الاقتصاد الإسلامي(مالك الطيب محمد، 2021، صفحة 15)وتسلم الدراسة بأنه لا ينبغي الاكتفاء بإعادة صياغة الاقتصاد الوضعي صياغة إسلامية وأن التأصيل ليس مجرد نقل لأدوات أو نظريات اقتصادية قائمة، بل لابد من اعتماد منطلقات وقواعد منهجية خاصة بالتأصيل تعكس رؤية الإسلام الاقتصادية، إلا مالك الطيب محمد رد التأصيل إلى مرجعية تطبيقية تاريخية إسلامية كمنطلق للنظر في الظواهر الاقتصادية وتأصيلها رغم خصوصيتها المعاصرة.

وعلى وجاهة هذا النقد في الدعوة إلى استقلال المنظور الإسلامي، فإن استبدال مصطلح "علم المعاش"بـ "علم الاقتصاد" لا يحلّ في ذاته إشكال بناء النظرية. فاستقلال المصطلح شرط لازم لتمييز الحقل، لكنه ليس كافيا لإنتاج معرفة قابلة للاختبار؛ إذ تتوقف علمية النظرية على وضوح فرضياتها، وإمكان اشتقاق قضايا قابلة للفحص منها، ووجود أدوات لقياس متغيراتها ومقارنتها بالواقع. ولم يرافق هذا المقترح، فيما عرضه الباحث، تحديد لوحدة التحليل ولا لآلية اشتقاق الفرضيات السلوكية. كما أن الاقتصار على "تطبيقات العهد النبوي والراشد" مصدرا للتأصيل يستلزم بيان كيفية تعميمها على اقتصادات معاصرة مختلفة البنية. وعليه، يبقى المقترح تحديدا للمرجعية والاتجاه أكثر منه بناء لنظرية، وهو ما تحاول الدراسة الحالية استكماله بإدماج الأخلاق في البنية التحليلية.

4.3. التأصيل بالأخلاق الإسلامية لعلم الاقتصاد:

تشكل الأخلاق أحد مداخل التأصيل الإسلامي وأهم ركائز تفعيله،ولهذا يؤكد العوضي أن التأصيل الإسلامي للعلوم لا يقتصر على تفعيل الأحكام الاعتقادية والعملية، بل يشمل كذلك تفعيل أحكام الشريعة في الأخلاق، باعتبار الأخلاق أحد مكوناتها، وأنه في المجال الاقتصادي

لا يكتفي التأصيل الإسلامي بإثبات القيم الأخلاقية، وإنما يقتضي انعكاسها في صياغة العلم وفروضه ونظرياته ونماذجه، بما يجعلها عنصرا داخلا في البناء العلمي ذاته. كما يخلص إلى أن الأخلاق أحد مكونات الدلالة الاصطلاحية للتأصيل الإسلامي للعلوم (العوضي، منهجية الاقتصاد الإسلامي، 2016، الصفحات 124-125).

ويذهب العوضي إلى أن التأصيل الإسلامي للعلوم لا يقف عند نقل الأحكام الشرعية إلى مجال العلم، بل إن العلم يمر بمرحلتين: إنشاء واقع في ضوء الأحكام الاعتقادية والعملية والأخلاقية، ثم التعرف على هذا الواقع وتفسيره؛ ومن ثم فإن مهمة العلم في التأصيل الإسلامي للعلوم تتمثل في إنشاء واقع ثم تفسير هذا الواقع(العوضي، منهجية الاقتصاد الإسلامي، 2016، صفحة 132) وهذا يتفق مع المعنى الإجرائي للتأصيل المنهجي الذي تعتمده الدراسة، إذ لا يقتصر على الاستدلال بالنصوص التي تحث على الأخلاق، بل يبني إطارا لإنتاج المعرفة الاقتصادية وتفعيل القيم والمقاصد في تفسير الظواهر الاقتصادية وتقويمها.

4.نحو نمذجة الأخلاق في النظرية الاقتصادية الإسلامية وتقييم للمنهج والتأصيل:

1.4. النظرية الاقتصادية الإسلامية الكلية والجزئية:

ينحصر دور النظرية العلمية عامة في تفسير الظواهر والتنبؤ، وهو تنبؤ مشروط، إذا حدث شيء معين فإننا نتوقع حدوث أشياء أخرى معينة، وهذا ما نجده في النظرية الاقتصادية. ومن المفترض أن تسير النظرية الاقتصادية الإسلامية على المنوال العلمي نفسه، إلا أن واقع البحث انطلق من مسار خاص اقتضته ضرورة المنهجية الإسلامية، كما يوضحه شوقي دنيا؛ فعلى الرغم من إيمانه الراسخ بأن لعلم الاقتصاد الإسلامي منهج بحثه المميز وقوانينه ونظرياته وأدوات عرضه وتحليله، وأنه قد يختلف كثيرا عن علم الاقتصاد الوضعي، فقد اكتفى، بحكم المرحلة المبكرة من الكتابة المنهجية في الاقتصاد الإسلامي، بعرض القضايا الاقتصادية بالصورة المتعارف عليها بين الاقتصاديين على أحكام الشريعة وقواعدها ومبادئها، ليعرف المنظور الإسلامي للنظرية الاقتصادية، سواء في بعدها الجزئي أو الكلي (دنيا، 1984، صفحة 7)ويقتضي الوصول إلى نظرية اقتصادية إسلامية عالية التناسق والنقاء المعرفي والإسلامي،وتقدم أدوات تحليل جديدة تثري علم الاقتصاد الإنساني بالأفكار والحلول خاصة في فترات الأزمات.

يجادل البعض بأن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مزعوم وينزلونه إلى مستوى التعاليم الأخلاقية الإسلامية، فهو في حقيقته مجموعة من الأوامر والإرشادات الفردية الصادرة من الوعاظ فلا

تعدو كونها تعاليم أخلاقية تستهدف تنمية الطاقات الخيرة في الأفراد المسلمين.وبذلك فهي لا تشكل مذهبا اقتصاديا منظما وشاملا. في حين أن واقع الاقتصاد الإسلامي يثمن الاتجاه الأخلاقي،ويتجاوزه إلى ضبط المفاهيم الأخلاقية وتحديد القواعد ووضع المقاييس، وتجسيدها في نظام اقتصادي ينظم مختلف الحقول الاقتصادية،ويميّز الطرق العادلة في التوزيع والتداول والإنتاج ويفرض القيم الإسلامية في صلب النظام وعلاقته البينية وفي كل التصميم الإسلامي للحياة الاقتصادية(الظاهر، 2015، الصفحات 203-206)

رغم تعاون الفقهاء مع الاقتصاديين الإسلاميين ومحاولات التكامل والتداخل المعرفي والمنهجي في معالجة النوازل الاقتصادية المعاصرة، يبقى كثير من الدراسات الفقهية الاقتصادية والفتاوى المعاصرة بلا تغطية بنظريات اقتصادية إسلامية أصيلة؛وستتسع الفجوة ما لم تستدرك بتأصيل التحليل الاقتصادي الإسلامي بنظرية مستلهمة من الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي.

2.4. إشكالية نمذجة النظرية الاقتصادية الإسلامية ومأزق أسلمة الاقتصاد:

اقترنت نزعة الأسلمة لدى بعض الاقتصاديين الإسلاميين بتبني توجه الاقتصاد الاشتراكي،حين كانت الاشتراكية في أوجها،فظهرت كتابات تؤسس للاشتراكية الإسلامية، ثم لجأ بعض الباحثين حديثا إلى تطويع النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، ولي أعناقها للاستدلال بها على نتائج موافقة للنظرية الاقتصادية الرأسمالية.

وجد الاقتصاديون الإسلاميون أنفسهم أمام أنظمة فكرية رأسمالية واشتراكية مكتملة تقوم على أسس قيمية مغايرة لقيم المجتمع الإسلامي. فأبقوا على كثير من مقارباتها الفكرية والمؤسساتية والهيكلية، وحاولوا تكييفها مع القيم الإسلامية عبر "الأسلمة"، التي ركزت غالبا على تعديل الجوانب الشكلية دون الأسس الفلسفية والمعرفية العميقة.

دأب المفكرون الاقتصاديون الإسلاميون، عند نمذجة النظرية الاقتصادية الإسلامية، على الاستفادة من الأدوات التحليلية النيوكلاسيكية والكينزية، كدوال الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، انطلاقا من اعتبارها أدوات حيادية يمكن تكييفها ضمن إطار إسلامي. غير أنهم أغفلوا نشأتها في سياق مفهومي للرشاد والعقلانية الاقتصادية يرتبط بمنظومة قيمية مغايرة، سبق لهم انتقادها واعتبارها من أبرز الفوارق بين النظامين الإسلامي والرأسمالي. ولذلك، انصبت محاولات "الأسلمة" غالبا على تكييف الأشكال والأدوات، دون مراجعة الأسس الجوهرية التي قامت عليها(صديق، 2020)

ويقتضي بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية استقلالية المصطلحات أو مضامينها على الأقل، ومنهجا علميا متأصلا ورصينا للبحث في الاقتصاد الإسلامي، كما يقتضي أن تبنى النظرية الاقتصادية الإسلامية على مسلمة أن الأخلاق الإسلامية هي النواة الصلبة التي تتمحور حولها جميع عمليات النمذجة ومخرجاتها من الأفكار والسياسات، وتفسر بها الظواهر وتبنى على قواعدها الآليات، وتقترح بها الحلول.

3.4. الأخلاق في التحليل الاقتصادي الإسلامي:

دعا محمد القري الاقتصاديين الإسلاميين إلى الاستفادة من أدوات التحليل الاقتصادي النظري واستخدامها في فهم الأبعاد الاقتصادية للأحكام الشرعية، انطلاقا من أن هذه الأدوات تساعد على إبراز محاسن الشريعة الإسلامية والكشف عن حكمتها في المجال الاقتصادي. ومن ثمّ، لا يقتصر دور الاقتصادي الإسلامي على معرفة الحكم الشرعي في ذاته، بل يمتد إلى تحليل آثاره الاقتصادية وفهم مقاصده ومآلاته القريبة والبعيدة (القري، 2015، صفحة 2).

ولما كانت مكارم الأخلاق هي لبّالاقتصاد الإسلامي، فإنه يرحب باتجاه كثير من الاقتصاديين المعاصرين إلى الاهتمام بالأخلاق ودورها في الاقتصاد علما وسلوكا وسياسة،واعترافهم بأهمية القيم الأخلاقية في السلوك الاقتصادي، وأنه لا يخلو أي سلوك أو سياسة من القيم الأخلاقية التي توجهه،ويدعوا إلى إعطاء القيم الأخلاقية دورا بارزا في بناء النماذج السلوكية والسياسية،وفي حل المشكلات الاقتصادية، مثل الفقر، والفوارق بين الدخول والثروات، والبطالة والتضخم وغيرها (مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 2000، صفحة 12)

4.4. توجهات نحو نمذجة الأخلاق في النظرية الاقتصادية الإسلامية الجزئية والكلية:

من الباحثين من يتوافق مع مقولة أن النمذجة والتفسير ينطلقان في علم الاقتصاد القرآني من دراسة السلوك الاقتصادي لوحدات المجتمع الملتزم بالشريعة وتفسيره والتنبؤ به ووضع فرضيات سلوكية لاختبارها.وتتجاوز وظيفة النظرية الاقتصادية القرآنية مجرد شرح السلوك والتنبؤ به إلى مساعدة السياسة الاقتصادية في توجيه هذا السلوك ليكون رشيدا وأخلاقيا وإنسانيا(الجهني، 2023، صفحة 117)

في دراسة لـ(Furqani, Gunawan, & Mulyany, 2020, pp. 449–455)تمت محاولة لنمذجة الأخلاق عبر تأصيل الأسس الجزئية للاقتصاد الإسلامي بدمج الأخلاق عنصرا داخليا وجوهريا في صياغة سلوك الفرد، بدلا من اعتبارها قيودا خارجية،وترى أن نمذجتها تعنى

بصياغة الأثر الجزئي والكلي للقيم والأحكام الأخلاقية والروحية ضمن نماذج رياضية وتحليلية تصف سلوك الفاعلين الاقتصاديين عبر دوال، ومنها مثلا يتجلى إدخال الأخلاق في التحليل الاقتصادي الكلي في بيان أثر الاستهلاك الواعي وتجنب الإسراف والهدر في تخصيص الموارد وتحقيق العدالة التوزيعية؛ إذ قد يؤدي الحد من الإنفاق غير الضروري والهدر الإنتاجي إلى توجيه موارد إضافية نحو برامج الرعاية الاجتماعية والإسكان منخفض التكلفة، بافتراض توجيه الموفَّر منها إلى الاستثمار أو الإنفاق الخيري.

وفي نموذج آخر تُوسّع النظرية الاقتصادية الإسلامية دالة المنفعة التقليدية، التي تركز على تعظيم المنفعة من الاستهلاك في ظل قيد الدخل$\max U(X) \quad s.t. \quad P \cdot X \leq Y$لتشمل أبعادا أخلاقية وروحية واجتماعية (Rohmana, 2022, p. 83). ويمكن تمثيل ذلك بالصيغة$\max U(X, E, S, R) \quad s.t. \quad P \cdot X \leq Y$:

حيث تمثل X السلع والخدمات المستهلكة، وE القيم الأخلاقية المستبطنة في السلوك كالعدل والأمانة والإحسان، وS البعد الاجتماعي مثل أثر الاستهلاك في منفعة الآخرين والتكافل الاجتماعي، وR البعد التعبدي والروحي كالتقوى والقناعة، في حين يمثل $P \cdot X \leq Y$ قيد الدخل والميزانية. وبذلك لا تقتصر المنفعة في التحليل الاقتصادي الإسلامي على الإشباع المادي، وإنما تمتد لتشمل أبعادا أخلاقية واجتماعية وروحية بالمنظور الإسلامي؛ إذلا يترك الفرد لتعظيم منفعته المطلقة على حساب الآخرين كما يفترض النموذج النيوكلاسيكي، لأن سلوكه الاقتصادي في مستوى التحليل الجزئي مضبوط بالقيم الأخلاقية(عبد الرسول، 1980، صفحة 351)،إذ يفترض أن هوية "الإنسان الإسلامي" تتجاوز الأنانية المادية الضيقة لتشمل أبعادا روحية واجتماعية وأخلاقية متوازنة. وينتج عن هذا الالتزام الأخلاقي الفردي آثار كلية تشكل المؤسسات والمجتمع والدولة، بما يضمن انسجاما ديناميكيا بين المصلحة الخاصة والصالح العام،مما يؤكد أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن المنظومة القيمية التي توجه النشاط البشري نحو غاياته الأخلاقية والمادية معا. ولذلك"فإن النظرية الاقتصادية التي تدعمها الأخلاق تتوافر لها فرص تحقيق نتائج أفضل، لا تتوافر لتلك النظريات التي تقوم على الأساس المادي فقط"(المقرن، 2013، صفحة 21).

ويعد هذا التمثيل خطوة أولى في سلم النمذجة، لا نموذجا نهائيا للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي؛ إذ يبقي على بنية التعظيم المقيد نفسها، ويكتفي بتوسيع مضمون المنفعة ليبين أن

السلوك الاقتصادي في المنظور الإسلامي لا يختزل في الإشباع المادي. ولذلك فهو يمثل مستوى الإدماج الأولي الذي تتجاوزه الدراسة، اتساقا مع طابع "نحو التأصيل" الذي يحمله عنوانها، باتجاه إدماج بنيوي أعمق يتناول تكوين التفضيلات ذاته، ويرتّب الغايات هرميا في ضوء المقاصد، ويدخل الواجبات الشرعية والأخلاقية، كالزكاة والإنفاق، في قيد الميزانية. وتبقى هذه المستويات مجالا لبحوث لاحقة.

5.4. جدوى التأصيل الإسلامي عبر المناهج القياسية ونمذجة المكون الأخلاقي:

إن الجدل حول مدى إمكانية تطبيق المناهج الكمية المستمدة من العلوم الطبيعية على العلوم الاجتماعية ليس جديدا، وحسب الزهراني فقد أظهر التطبيق محدودية هذا الاتجاه في تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. وهو ما يثير التساؤل حول جدوى اعتماد المناهج القياسية في تأصيل الاقتصاد الإسلامي، خاصة مع محاولات نقل النماذج النظرية الغربية وإعادة تكييفها بحذف المتغيرات التي لا تتلاءم مع أطر الاقتصاد الإسلامي المعرفية والإبستمولوجية ومرجعيته العقدية والتشريعية، الأمر الذي واجه نقدا منهجيا شكك في صلاحية النموذج المستورد بعد ترميمه (الزهراني، 2009، صفحة 163)

ولهذا يرفض المعارضون لهذا التوجه ومنهم الزهراني،أي هيمنة له بوصفه طريقا لتأصيل إسلامي يتسم بالعلمية،لأنه سيؤدي إلى إضعاف محور البناء العلمي لحقل علمي يتطلع إلى الاستقلالية.غير أن هذا الطرح، رغم أهميته في نقد التبعية المنهجية في العملية التأصيلية، لا يحسم القضية لعدة اعتبارات جوهرية، إذ يعد ضعف التأهيل العلمي المزدوج للباحثين في تكوينهم المعرفي الإسلامي وتكوينهم في النمذجة والقياس الاقتصادي، وهذا من أسباب ضعف مخرجات البحوث التأصيلية، ولا يزال المجال خصبا لإعادة اختبار التجربة والفرضيات.

6.4. تقييم منهج التحليل الاقتصادي الإسلامي الوضعي:

يقوم هذا المنهج على بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية على القيم العلمية والافتراضات الأساسية للنظرية الرأسمالية رغم اختلاف المنظور؛فتُستمد نظريات السلوك الاقتصادي للمجتمع المسلم من النظريات الغربية نفسها، مع إدخال القيم والضوابط الشرعية كمحددات للسلوك الأمثل في إطار النظرية النيوكلاسيكية أو الكينزية. ويفترض تماثل دوافع السلوك الاقتصادي لدى المسلم وغير المسلم، لخضوعه لسنن وقوانين كونية مشتركة، وأن الاختلاف يكمن في أثر القيم والضوابط الشرعية عليه. ومن ثم يمكن استيعابه ضمن التحليل الاقتصادي التقليدي من خلال

النماذج الرياضية والقياسية التي تسمح بإدخال القيود وتحديد السلوك الأمثل في ظلها، بما يعكس اشتراك المنهجين في افتراض وجود قوانين تحكم السلوك الاقتصادي للمسلم (الساعاتي، منهجية البناء المنهجي لعلم الاقتصاد الإسلامي، 2019، صفحة 140).

ومن زاوية أخرى، يرى Yilmaz أن أحد أوجه القصور في التنظير المعاصر للاقتصاد الإسلامي عدم إدماج الأخلاق الجوهرية ضمن بنيته النظرية، إذ انصبّ اهتمام جانب معتبر من الدراسات على الأخلاق الأداتية، في سياق السعي إلى تقديم بديل للخطاب الاقتصادي النيوكلاسيكي المهيمن. ومن ثم، يؤكد ضرورة إعادة تصور الاقتصاد الإسلامي على أساس الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي، بحيث تحتل الأخلاق الجوهرية موقعا مركزيا في بنائه النظري، لا أن تظل عنصرا ثانويا أو مجرد وسيلة لتحقيق غايات اقتصادية. ويقترح بناء تصور متكامل للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي يستند إلى المكونات الأربعة إطار الاقتصاد السياسي، والنظام القيمي، ومقاربة المسلمات، والمبادئ التشغيلية(Yilmaz, 2024, p. 756).

5. خاتمة

أسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

– ليس حتما أن نفهم التأصيل وننهجه بوصفه استردادا للماضي أونبالغ في البقاء ضمن أطره وأدواته التراثية الأصيلة،بل ننهل منه ما يخدم أصالة عصرنا الاقتصادي والاجتماعي الحديث،ونبدع ونبتكر ما يصنع امتدادا حضاريا له خصوصيته الراهنة.وبهذا يجب أن ننظر إلى التأصيل بوصفه بناءً منهجيا قادرا على التعامل مع الأصول والواقع الاقتصادي والبناء المعرفي المعاصر. وعليه ينبغي أن ينصب تأصيل الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي في صلب النظرية والتحليل الاقتصادي الإسلامي المعاصر.

–لا يقتصر التأصيل المنهجي للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي على الاستدلال بالنصوص الشرعية التي تحث على الأخلاق في المعاملات الاقتصادية، وإنما يتمثل في بناء إطار منهجي متكامل لإنتاج المعرفة الاقتصادية الإسلامية، ويحدد منطلقاتها ومصادرها وآليات الاستدلال والتحليل فيها، ويفعّل المقاصد الشرعية والقيم الأخلاقية في تفسير الظواهر الاقتصادية وتقويمها، بما يكفل استقلال الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي بمنهجه العلمي، ويمنحه قدرة تفسيرية ومعيارية متميزة عن النماذج الاقتصادية الوضعية.

–يتطلب التأصيل المنهجي للاقتصاد الأخلاقي الإسلامي انفتاحا معرفيا على النظرية

الاقتصادية، لا يقتصر على استيعاب أدواتها ومفاهيمها، وإنما يفحص منطلقاتها المعرفية ويعيد توظيف ما ينسجم منها مع المرجعية المعرفية الإسلامية. فالاقتصار على التأصيل الفقهي من جهة، أو استيعاب النماذج الاقتصادية المعاصرة دون تمحيص من جهة أخرى، لا يكفي لبناء اقتصاد أخلاقي إسلامي متكامل. ومن ثم، فإن تأصيل الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي يقتضي إدماجها في البناء النظري والتحليل الاقتصادي، بما يجعلها مكوّنا أصيلا في إنتاج المعرفة الاقتصادية الإسلامية، ويمهّد لتأسيس الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي بوصفه حقلا معرفيا متميزا.

اقتراحات وتوصيات الدراسة

-تحتاج قضايا المنهجية والتأصيل المعرفي إلى تسريع الدراسة والحسم خاصة أمام راهن المستجدات الاقتصادية والمالية والمسائل التي تحتاج للمعالجة الفعلية والحلول الحقيقية.

- لا ينبغي حصر تفعيل القيم الأخلاقية الإسلامية في الوعظ والإرشاد رغم جلالة قدرهما،فلن يكتمل إلابتفعيلها في البناء النظري للاقتصاد الإسلامي وفي النظرية الاقتصادية الإسلامية الجزئية والكلية وتطبيقاتها في السياسات الاقتصادية،ضمن المنظومة الإسلامية الشاملة.

- حتى يتطور التحليل الاقتصادي الإسلامي،يجب إعادة تشكيله وتأصيله بجذوره الأخلاقية التي يوفرها الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي.

- على الاقتصادي الإسلامي أن يمتلك الأداة الأخلاقية ضمن أدوات التحليل الاقتصادي الإسلامي المعاصر،وأن يكون على دراية بالتجربة الأخلاقية الاقتصادية في التاريخ الاقتصادي والوقائع الاقتصادية،بما يؤهله للتنبؤ والاستشراف وفق المنظور الإسلامي.

6. قائمة المراجع باللغة العربية

1. أحمد ابن فارس. (1991). *معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون* (المجلد 1). لبنان: دار الجيل.
2. حامد محمد حامد عثمان. (2012). تأصيل حول الدراسة المصطلحية في القرآن الكريم. *حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، 3*(28)، الصفحات 374-420.
3. حسن حميد عبيد. (2019). أثر التأصيل المنهجي في البناء المعرفي الإسلامي. *مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، 2*(6)، الصفحات 1-27. تم الاسترداد من https://asjp.cerist.dz/en/article/100915
4. خالد بن سعد بن محمد المقرن. (2013). *الأسس النظرية للاقتصاد الإسلامي*. السعودية: مكتبة المتنبي.

5. رفعت العوضي. (2012). تفعيل القيم في بحث اقتصادي: المصرفية الإسلامية نموذجا. تأليف نادية مصطفى محمود، سيف الدين عبد الفتاح، سمية عبد المحسن، و ماجدة إبراهيم (المحررون)، *القيم في الظاهرة الاجتماعية* (الصفحات 311-328). مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم.
6. رفعت العوضي. (2016). *منهجية الاقتصاد الإسلامي*. مصر: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.
7. سعيد إسماعيل صيني. (1994). *قواعد أساسية في البحث العلمي*. لبنان: مؤسسة الرسالة.
8. شوقي أحمد دنيا. (1984). *النظرية الاقتصادية الإسلامية من منظور إسلامي*. السعودية: مكتبة الخريجي.
9. طه عبد الرحمان. (2012). *تجديد المنهج في تقويم التراث* (الإصدار ط 4). لبنان: المركز الثقافي العربي.
10. عبد الحليم الجندي. (1997). *الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي*. مصر: دار المعارف.
11. عبد الحليم ماهورباشة. (31 ديسمبر, 2016). حوار مع الباحث الأكاديمي التونسي محمد المستيري. *مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، 2*(1)، الصفحات 195-201.
12. عبد الرحمان الحاج. (2019). التأصيل الفقهي في الاجتهاد الحديث: تطويع الفقه لمقتضيات العصر. *مجلة الأخلاق الإسلامية، 3*(2)، الصفحات 64-89.
13. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي. (2011). منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه. *مجلة الاقتصاد الإسلامي، 24*(1).
14. عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي. (2019). منهجية البناء المنهجي لعلم الاقتصاد الإسلامي. *مجلة الاقتصاد الإسلامي، 32*(3)، الصفحات 137-150.
15. عز الدين مالك الطيب محمد. (2021). القواعد المنهجية في مجال تأصيل العلوم الاقتصادية . بالتركيز على النظرية الاقتصادية. *مجلة مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي*(1)، الصفحات 1-21.
16. علي عبد الرسول. (1980). *المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية* (الإصدار ط 2). القاهرة: دار الفكر العربي.
17. محمد المستيري. (2014). *جدل التأصيل والمعاصرة في الفكر الإسلامي*. تونس: منشورات كارم الشريف.
18. محمد بن حسن الزهراني. (2009). تصور التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية : دراسة تطبيقية غير نصية على تجربة شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة – جامعة أم القرى. *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، 13*(39)، الصفحات 103-167.
19. محمد بن حميد سعيد الجهني. (2023). الاقتصاد الإسلامي خصائصه وموارده ومنهجه في ضوء القرآن والسنة النبوية. *مجلة الجامعة العراقية، 1*(59)، الصفحات 114-136.

20. محمد بن مكرم ابن منظور. (1994). *لسان العرب* (الإصدار ط 3، المجلد ج 11). لبنان: دار صادر.

21. محمد صديق. (2020). *نظرية الأخلاق والاقتصاد الإسلامي المرجعية الأخلاقية في التمويل الإسلامي*. تم الاسترداد من مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق: https://www.cilecenter.org/ar/research-publications/op-ed/nzryt-alakhlaq-walaqtsad-alaslamy-almrjyt-alakhlaqyt-fy-altmwyl

22. محمد علي القري. (2015). *مدخل إلى التحليل الاقتصادي الإسلامي*. تم الاسترداد من الموقع الرسمي للدكتور محمد على القري: https://www.elgari.com/download/809/

23. مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي. (2000). *تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه*. السعودية: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

24. نعيم إبراهيم الظاهر. (2015). *مدارس الفكر الاقتصادي*. الأردن: عالم الكتب الحديث.

25. هوارية زاوي. (2023). القواعد الأخلاقية وأثرها في الفقه الإسلامي –دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية قسم العلوم الإسلامية، الجزائر: جامعة وهران.

26. وائل حلاق. (2014). *الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي*. (عمر عثمان، المترجمون) لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

27. يوسف القرضاوي. (1995). *دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي*. مصر: مكتبة وهبة.

المراجع باللغة الأجنبية

28. Furqani, H., Gunawan, A., & Mulyany, R. (2020, August). Ethics in Islamic economics: microfoundations for an ethical endogeneity. *International Journal of Ethics and Systems*, *36*(3), pp. 449-493.

29. Rohmana, Y. (2022, June). Ethical Perspective of Islamic Economics. *Review of Islamic Economics and Finance*, *5*(1), pp. 79-92.

30. Yilmaz, I. (2024). Exploring the foundations of Islamic moral economy: a return to substantive morality. *International Journal of Ethics and Systems*, *42*(3), pp. 756-778.

31. Zaman, A. (2022). Rebuilding Islamic Economics on New Foundations. *Turkish Journal of Islamic Economics*, *9*(1), pp. 1-30.